

وعدم السيد جبران الطابع العنصري لوثيقة كنيغ واعتبرها نموذجا للمجتمع العنصري الاسرائيلي ٠٠ ، فآراء كنيغ ليست شاذة ٠٠ بل هي اغراز طبيعي على تربة السياسة الاسرائيلية الرسمية ٠٠ واستمرار طبيعي لها ٠٠ (٢) .  
 واعتبر سبب ٠٠ الصدى الواسع ٠٠ اولا وقبل كل شيء البرنامج التفصيلي التطبيقي الذي يقترحه السيد كنيغ ٠٠ ، فمذكرته ليست وثيقة فلسفية او فكرية ولكنها وثيقة سياسية تطبيقية ٠٠ (٤) .

ان العلاقة بين الطابع العنصري للمذكرة المذكورة ، والمقترحات العملية التي تقدمت بها ، هي علاقة السبب بالنتيجة ٠٠ فسياسة الحكومة الاسرائيلية بالاستيلاء على الارض العربية ولورد سكانها ، هي سياسة ثابتة للحركة الصهيونية ما قبل وما بعد انشاء الكيان العنصري في ارضنا المحتلة ، وليس مصادفة ان تكون بداية تاريخ الصراع العربي الصهيوني في عام ١٨٨٦ عندما هاجم الفلاحون المطرودون من اراضيهم التي اصيحت تعرف بـسـمـرة بـتـاح كـفـا - مـلـس . وبالتأكيد فان هذه المذكرة ليست هي المذكرة الاولى التي اعدت ، لان السياسة التي دعت اليها ، ليست سياسة جديدة على الاطلاق لمصادرة الاراضي وتهجير السكان العرب هي من صلب مفاهيم الحركة الصهيونية ٠٠ خصوصا منذ تبلورت نظرية احتلال الارض والمعمل ٠٠ وقد حاولت أجهزة الاهلام الاسرائيلية ، بعد ان تسربت الوثيقة ، ان تلقي المسؤولية على كاتبها ، في محاولة مفضوحة للاستمرار بادهاها انها ان اسرائيل كدولة ، وكسبب يتوقون الى تقدم المواطنين العرب في البلاد ، ويريدون العيش بتفاهم وبأخاء ، وان سياسة الحكومة اثبتت هذا الشيء منذ ان قامت دولة اسرائيل ، وان مذكرة كنيغ تمثل آراء شخصية ، ولا تمثل سياسة وارهء الحكومة ٠٠ (٥) ، ولكن هل هذا الادعاء صحيح ؟

هنالك كثير من الوثائق التي تؤكد ان كنيغ في مذكرته كان يعبر عن سياسة الحكومة ، والتي فوجئت بنشر المذكرة ووجدت نفسها مضطرة لـه التحفظ ، هلجها فقط ، للجنة الداخلية في الكنيست « تنتقد تسريب المذكرة الى الصحف ، ولا تقول كلمة عن مضمون المذكرة ٠٠٠ » و« الاصوات التي انتقدت المذكرة كانت اصواتا شعبية ٠٠ من صحفيين وسياسيين » . وقد فضح ازدواجية موقف الحكومة التي « تعلن ليلًا تهاورا ان سياستها سياسة مساواة ولكنها على الطبيعة ليست سياسة مساواة ٠٠ » (٦) .

الضافة الى كل ما تقدم ، فان اهمية مذكرة كنيغ تدفع من شخص واضعها الذي قضى في منصبه خمسة عشر عاما ، اي انه من صلب المؤسسة الحاكمة ، ويعبر عن وجهة نظرها ، وطول المدة التي قضاهها في منصبه ، يعني انه عايش مرحلتين سياسيتين من تعامل المؤسسة الصهيونية مع عرب الارض المحتلة : مرحلة الحكم العسكري والذي واسع لتحل محله سياسة المرحلة الاكثر الليبرالية ، وبالتأكيد فالكنا تستطيع اعتبار موقف الحكومة الاسرائيلية برفع الحكم العسكري اعترافا بفشل تلك السياسة ، وهذا هو كنيغ يأتي ليطالب بالتراجع عن السياسة « الليبرالية » ، وهذا بعد ذاته اعترف بفشل هذه السياسة أيضا في تحقيق الاهداف التي توختها اسرائيل من وراء السياستين المشار اليههما .